١ ــ تطوير كفاءة استغلال الموارد المائية المتيسرة الى أعلى مستوى ممكن.

٢ ــ السعي للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين. وهنالك أكثر من اشارة عن نوايا اسرائيل الحقيقية بالنسبة لمياه الليطاني واليرموك.

٣ ــ العمل على استغلال الموارد المائية المتيسرة في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، ضمن خطة عامة تستهدف ما يلي:

(أ) تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه ضمن أضيق نطاق.

(ب) تمكين المستوطنات من استنزاف أكبر كمية من الفائض المائي القابل للاستغلال والذي يقدره الخبراء الاسرائيليون بحوالى «١٥٠» مليون متر مكعب[١٣].

(ج) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية من السفوح الغربية للضفة والتي تشكل مصدر التغذية لأكثر من نصف المياه الجوفية في اسرائيل.

نماذج من سياسة تقييد الاستغلال المائي للمواطنين العرب

يعتقد بعض الخبراء المطلعين أن الحكومة الاسرائيلية قد قررت فعلاً تحديد سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار العربية في الضفة بضخها بما لايتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب. وبذلك تكون الكمية الكلية لاستهلاكهم هي بحدود ١٠٠ ــ ١٢٠ مليون متر مكعب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اتخذت السلطة عدة اجراءات، منها ما يلي:

١ ــ منع حفر آبار جديدة للأغراض الزراعية منعاً باتاً. وبالفعل تحفر بئر واحدة لهذا الغرض منذ بداية الاحتلال، الا ان الحكم العسكري أصدر مؤخراً رخصتين للحفر في منطقة العوجا، بعد الضجة العالمية التي أثارتها قضية جفاف الينابيع والآبار هناك بسبب تأثير الآبار الاسرائيلية المجاورة.

٢ ــ حصر رخص حفر آبار الشرب ضمن أضيق نطاق. وحتى الآن، لم يوافق الحكم العسكري الا على خمسة آبار لحساب البلديات في كل من نابلس (بئران) وقلقيلية وطولكرم وقفين.

٣ ــ فرض تقنين صارم على الضخ من الآبار العربية وتعريض المخالفين للمحاكمة العسكرية. وقد استعرضنا سابقاً الكيفية والظروف التي رافقت هذا التحديد. وبالفعل فقد ساعدت هذه الخطوة، بالاضافة لما ذكر أعلاه من عدم حفر آبار جديدة، على تقييد ضخ المياه الجوفية للمواطنين العرب ضمن كمية محددة سلفاً.

٤ ــ التضييق على مزارعي المناطق المروية بدواعٍ «أمنية»، وهنالك الكثير مما اتخذته السلطة في هذا المجال. وفيما يلي وفي ما يلي عيِّنات منه:

(أ) بادرت السلطة في أوائل الاحتلال الى نسف ١٤٠ مضخة كانت قائمة على الضفة الغربية لنهر الأردن وتستخدم في ري البيارات والمزارع الموجودة في الشريط السهلي المحاذي لنهر الأردن والمعروف بمنطقة الأغوار. وقد كانت هذه المنطقة قبل الاحتلال من أخصب مناطق انتاج الخضروات في الضفة الغربية وأهمها.

(ب) اغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة في الأغوار والبقيعة ومناطق أخرى. ويقدر بأن أكثر من ٨٠ ألف دونم قد أغلقت شمالي طريق نابلس / دامية فقط.